The impact of money laundering on the political and economic stability of countries (Case study of the United States of America, France and Egypt)

Zenab Nasser [*]
Dr. Afif Haidar [**]
Dr. Ibtihal Kabekli [***]

(Received 10 / 7 / 2025. Accepted 6 / 4 / 2026)

□ ABSTRACT □

The international arena in the modern era is witnessing rapid transformations, imposed by globalization and the development of communication means, which has led to the growth of challenges that transcend traditional geographical and political borders. The international environment has become more complex, characterized by overlapping interests and intertwined threats, especially those related to transnational organized crimes. Money laundering is among the most prominent of these crimes, due to its complex nature and the ramifications of its effects. It does not arise from a vacuum, but is linked to other criminal activities. It is considered one of the most dangerous transnational organized crimes, as it poses a direct threat to the political and economic systems of countries. It allows criminal groups to introduce illicit funds into the formal economy, distorting the market and creating a fertile environment for corruption. It also contributes to political instability by penetrating state institutions and weakening the rule of law. Its transnational nature increases its danger, as it exploits legal gaps between countries and hinders national and international efforts to combat it.

Keywords: Money laundering, 1988 Vienna Convention, The Financial Action Task Force (FATF), the Financial Crimes Enforcement Network (FinCEN), and the French Anti-Money Laundering Authority (Tracfin).

Copyright **:**Latakia University journal (formerly tishreen) -Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

[*]**Master student, Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, International Relations major, University of Lattakia, Syria.** https://zozonasser2061@gmail.com
[**]**Professor, Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, University of Lattakia, Lattakia, Syria.**
[***]**Associate Professor, Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, University of Lattakia, Syria.**

أثر جريمة غسيل الأموال على الاستقرار السياسي والاقتصادي للدول (دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا ومصر)

زينب ناصر *

د. عفيف حيدر **

د. ابتهال قابقلي ***

(تاريخ الإيداع 10 / 7 / 2025. قبل للنشر في 6 / 4 / 2026)

□ ملخّص □

تشهد الساحة الدولية في العصر الحديث تحولات متسارعة، فرضتها العولمة وتطور وسائل الاتصال، الأمر الذي أدى إلى تنامي التحديات التي تتجاوز الحدود الجغرافية والسياسية التقليدية، فالبيئة الدولية أصبحت أكثر تعقيداً، تتسم بتداخل المصالح وتشابك التهديدات، خصوصاً تلك المرتبطة بالجرائم المنظمة العابرة للحدود، وتعد جريمة غسيل الأموال من بين أبرز هذه الجرائم، نظراً لطبيعتها المركبة، وتشعّب آثارها، فهي لا تنشأ من فراغ بل ترتبط بأنشطة إجرامية أخرى، وتعتبر من أخطر الجرائم المنظمة العابرة للحدود، لما تنطوي عليه من تهديد مباشر للأنظمة السياسية والاقتصادية في الدول، فهي تتيح للجماعات الإجرامية إدخال أموال غير مشروعة إلى الاقتصاد الرسمي، مما يؤدي إلى تشويه السوق، وخلق بيئة خصبة للفساد، كما تسهم في زعزعة الاستقرار السياسي، من خلال اختراق مؤسسات الدولة، وإضعاف سيادة القانون، ويزيد من خطورتها طابعها العابر للحدود، حيث تستغل الفجوات القانونية بين الدول و تعرقل الجهود الوطنية والدولية لمكافحتها.

الكلمات المفتاحية: غسيل الأموال، اتفاقية فيينا لعام 1988، مجموعة العمل المالي، شبكة مكافحة الجرائم المالية، الهيئة الفرنسية لمكافحة غسل الأموال.

حقوق النشر : مجلة جامعة اللاذقية (تشرين سابقاً)- سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY-NC-SA 04

* طالبة ماجستير، قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، اختصاص علاقات دولية، جامعة اللاذقية، سورية.
https://zozonasser2061@gmail.com

** أستاذ، قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة اللاذقية، اللاذقية، سورية.

*** أستاذ مساعد، قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة اللاذقية، سورية.

مقدمة:

يشهد العالم عولمة متسارعة و تطوراً تقنياً ومعلوماتياً واسعاً، فلم تعد جميع الجرائم تقتصر على الحدود الجغرافية للدول، بل أصبح بعضها يتخذ طابعاً دولياً منظماً، عابراً للسيادات، قائماً على شبكات معقدة و مترابطة تستغل الثغرات القانونية، والفروقات الاقتصادية، وضعف التنسيق الدولي، ومن بين أبرز صور هذه الظاهرة، تظهر الجريمة المنظمة العابرة للحدود كواحدة من أخطر التهديدات التي تواجه المجتمع الدولي.

وإن جريمة غسيل الأموال لا تنفصل عن غيرها من الجرائم المنظمة، بل هي غالباً تمثل الحلقة الأخيرة في سلسلة طويلة من الأفعال الإجرامية، تمتاز هذه الجريمة بطبيعتها الخفية، و بتقاطعها مع نظم مالية واقتصادية متشابكة، مما يجعل اكتشافها وملاحقتها القانونية أمراً بالغ الصعوبة، خاصة عندما تكون الأموال المبيّضة قد انتقلت بين عدة دول، وقد أسهمت العولمة والانفتاح المالي في تهيئة بيئة خصبة لنمو هذه الجريمة، مما دفع المجتمع الدولي إلى الاعتراف بخطورتها على النظم الاقتصادية والمالية، وعلى استقرار الدول عموماً، فهي من أبرز الجرائم التي تشكل خطراً على استقرار الدول سياسياً واقتصادياً، و على الرغم من أن جريمة غسيل الأموال تعتبر جريمة مالية في ظاهرها، فإن آثارها لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب، بل تمتد لتشمل أبعاداً قانونية وسياسية وأمنية، مما يضعها في صدارة الجرائم التي تستوجب يقظة تشريعية و مؤسسية دائمة، وتعاوناً دولياً فعالاً للحد من تداعياتها الواسعة.

إشكالية البحث:

تعتبر جريمة غسيل الأموال من أبرز صور الجريمة المنظمة العابرة للحدود، ولا تقتصر آثار جريمة غسيل الأموال على الجوانب الاقتصادية فحسب، بل تمتد لتشمل التأثير على السيادة الوطنية، والنظام السياسي، و مؤسسات الحكم، ومن هنا يمكننا طرح التساؤل المحوري الآتي:

كيف يتجلى أثر جريمة غسيل الأموال على استقرار الدول اقتصادياً وسياسياً؟

ويتفرع عنه الأسئلة الفرعية الآتية:

1) كيف يسهم نشاط غسيل الأموال في تهديد الاستقرار السياسي للدول؟
2) كيف تؤثر عمليات غسيل الأموال على مؤشرات معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والتضخم و الاستقرار السياسي في كل من مصر و الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا؟
3) كيف تؤثر التشريعات والنظم الرقابية في كل من فرنسا، مصر، والولايات المتحدة الأمريكية على قدرة هذه الدول في كشف ومنع عمليات غسل الأموال؟

أهمية البحث وأهدافه:

الأهمية: تكمن أهمية البحث في كونه يتناول التعريف بجريمة غسيل الأموال، والتي تشكل تهديداً مباشراً لاستقرار الدول سياسياً واقتصادياً، وكذلك تظهر أهميته من حيث كونه يقارن بين التشريعات و الأنظمة الرقابية الخاصة بغسيل الأموال في كل من فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية كأنظمة قوية عالمياً و مصر كنظام رقابي أضعف نسبياً.

الأهداف: يهدف البحث إلى توضيح مفهوم جريمة غسيل الأموال وبيان خصائصها وتأثيرها على الاستقرار الاقتصادي والسياسي للدول، والمقارنة بين التشريعات و الأنظمة الرقابية الخاصة بغسيل الأموال في كل من فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية و مصر، كما يسعى البحث إلى تقديم إطار تحليلي متكامل للآثار الاقتصادية والسياسية المترتبة

على هذه الجريمة، مع التركيز على كيفية تأثيرها في المؤشرات الكلية كالنمو الاقتصادي، التضخم، الاستقرار السياسي، ومؤشرات مخاطر غسيل الأموال .

منهجية البحث:

استخدمت الباحثة في دراسة موضوع البحث المنهج الوصفي التحليلي للحديث عن تأثير جريمة غسيل الأموال على الاستقرار الاقتصادي والسياسي للدول، وكذلك المنهج المقارن وذلك للمقارنة بين التشريعات و الأنظمة الرقابية الخاصة بغسيل الأموال في كل من فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية و مصر، أما في الجانب التطبيقي، فقد تم الاعتماد على المنهج الكمي باستخدام أسلوب تحليل السلاسل الزمنية للبيانات السنوية الممتدة من عام 2012 إلى عام 2024، لكل دولة من الدول الثلاث محل الدراسة، تمثلت مصادر البيانات في تقارير مؤشر مخاطر غسيل الأموال الصادر عن معهد بازل (Basel AML Index)، إلى جانب قواعد البيانات الدولية لمؤشر الاستقرار السياسي، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم.

حدود البحث:

- **الحدود الزمانية:** منذ عام 2012 حتى 2024.
- **الحدود المكانية:** الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا و مصر.

فرضيات البحث:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الاستقرار السياسي ومؤشر مخاطر غسيل الأموال في الدول محل الدراسة.
2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر مخاطر غسيل الأموال في الدول محل الدراسة.
3. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل التضخم ومؤشر مخاطر غسيل الأموال في الدول محل الدراسة.

النتائج و المناقشة:

الإطار النظري:

أولاً: ماهية جريمة غسيل الأموال وخصائصها:

1.1. مفهوم جريمة غسيل الأموال في المواثيق الدولية و القانون السوري:

يعتبر مصطلح "غسيل الأموال" من التعبيرات التي أصبحت شائعة في مختلف الأوساط المحلية والإقليمية والدولية المعنية بالجرائم الاقتصادية والأمن الاجتماعي والأمن الاقتصادي، وترتبط هذه العمليات عادةً بأنشطة غير قانونية، حيث يتم تهريب الأموال إلى خارج نطاق القوانين التي تكافح الفساد المالي، ليتم إدخالها لاحقاً مجدداً إلى النظام المالي بصفة قانونية، بحيث تكتسب شرعية معترف بها ضمن الحدود الإقليمية التي تنطبق عليها هذه القوانين، ويعد غسيل الأموال جريمة تبعية تهدف إلى تحويل الأموال غير المشروعة الناتجة عن جرائم مختلفة إلى أموال قانونية، وفصل هذه الأموال عن مصدرها الإجرامي الأصلي (كما في المرجع1).

وجريمة غسيل الأموال تعتبر من أبرز الجرائم الاقتصادية التي شغلت اهتمام العديد في الآونة الأخيرة، إذ ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالجريمة المنظمة، خاصة جرائم تجارة المخدرات، وتهريب الأسلحة، والتزييف، والفساد السياسي والمالي وغيرها، كما أن المؤسسات المالية تلعب دوراً في هذه العمليات، حيث توفر مسارات تُستغل لإضفاء الشرعية على الأموال المكتسبة بطرق غير قانونية (كما في المرجع2).

وقد عرّفت اللجنة الأوروبية لمكافحة غسيل الأموال هذه الجريمة بأنها: "عملية تحويل الأموال المتحصلة من أنشطة إجرامية بهدف إخفاء أو إنكار المصدر غير الشرعي والمحظور لهذه الأموال أو مساعدة أي شخص ارتكب جرماً بتجنب المسؤولية القانونية عن الاحتفاظ بمحصّلات هذا الجرم"(كما في المرجع3).

أما اتفاقية فيينا لعام 1988 المتعلقة بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية فقد عرّفت هذه الاتفاقية جريمة غسيل الأموال بأنها:" تحويل الأموال أو نقلها مع العلم بأنها مستمدة من أية جريمة من جرائم المخدرات خصوصاً إنتاج، صنع، استخراج، تحضير، عرضها للبيع، تسليم، السمسرة فيها، نقلها، استيرادها، تصديرها، إخفاء أو تمويه حقيقة الأموال، أو مصدرها أو مكانها، أو طريقة التصرف فيها أو حركتها أو الحقوق المتعلقة بها أو ملكيتها مع العلم أنها مستمدة من جريمة أو من جرائم منصوص عليها في الفقرة الفرعية (أ) من هذه المادة أو مستمدة من فعل من أفعال الاشتراك في هذه الجريمة أو الجرائم." والملاحظ في هذا التعريف أنه تضمن المراحل التي تمر بها جريمة غسيل الأموال(كما في المرجع4).

وقد اعتمدت التشريعات المتداولة في الاتحاد الأوروبي تعريفاً لمصطلح "غسيل الأموال" حيث عرّفته بأنه: "تحويل أو نقل الممتلكات مع العلم بمصادرها الإجرامية الخطيرة، لأغراض التستر عليها وإخفاء الأصل غير القانوني لها أو مساعدة أي شخص يرتكب هذه الأعمال". فمعظم التشريعات الدولية تجمع على إعطاء صفة الأموال القذرة على الأموال المتحصل عليها من تجارة المخدرات، والاتجار بالأسلحة، والدعارة، والاتجار بالأعضاء البشرية، والاتجار بالعمالة المهاجرة، وجرائم الفساد الإداري والتستر التجاري، وتزييف النقود، وتهريب السلع وغيرها(كما في المرجع5).

أما بالنسبة للقانون السوري فقد تناول المشرع السوري جريمة غسيل الأموال في المرسوم التشريعي رقم/59/ لعام 2003 والمعدل بالمرسوم التشريعي رقم /33/ لعام 2005 وقد جرّم المرسوم المذكور عمليات غسل الأموال بمختلف أشكالها، واستناداً إلى أحكام المادة السابعة منه أحدثت هيئة مستقلة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى بنك سورية المركزي(كما في المرجع6).

ولابد من الإشارة إلى أن المرسوم رقم /33/ لعام 2005 تم تعديله بمرسوم تشريعي لاحق رقم /27/ لعام 2011، وقد عرّفت (المادة1) من المرسوم المذكور غسيل الأموال بأنه:" كل سلوك يقصد به إخفاء أو تغيير هوية الأموال التي لها علاقة بعمليات غير مشروعة، وذلك تمويهاً لمصادرها الحقيقية ولكي تظهر بأنها ناجمة عن عمليات مشروعة."

وبالنسبة لعقوبة جريمة غسيل الأموال في القانون السوري فقد حدد المشرع عقوبة هذه الجريمة في (المواد 14 و 15 و16) من مرسوم مكافحة غسل الأموال رقم /33/ لعام 2005 وهي الاعتقال المؤقت من ثلاث سنوات إلى ست سنوات وبغرامة تعادل قيمة الأموال المضبوطة أو بغرامة تعادل قيمتها في حال تعذر ضبطها على أن لا تقل عن مليون ليرة سورية كل من قام أو تدخل أو اشترك بعمليات غسل أموال غير مشروعة ناجمة عن إحدى الجرائم المذكورة في المادة /1/ من هذا المرسوم التشريعي وهو يعلم أنها ناجمة عن أعمال غير مشروعة وهي عقوبة جنائية الوصف، ومصادرة وتجميد الأموال غير المشروعة، إضافة إلى مجموعة من التدابير التي يمكن فرضها على غاسلي الأموال.

يتناول المرجع رقم [7] الجدول رقم (1) الذي يوضح تصنيف بعض الدول وفقاً لمعدل مخاطر غسيل الأموال من حيث كونها أكثر أو أقل عرضة لهذه العمليات حسب مؤشر بازل لمكافحة غسيل الأموال لعام 2024 والذي يتضمن ترتيب 164 دولة من المعدل الأكثر خطورة إلى الأقل:

الجدول رقم (1) تصنيف بعض الدول وفقاً لمعدل مخاطر غسيل الأموال لعام 2024

الترتيب	الدولة	الدرجة من 10
1	ميانمار	8,17 (خطر مرتفع جداً)
5	فنزويلا	7,59 (خطر مرتفع جداً)
11	الصين	7,27 (خطر مرتفع جداً)
58	تركيا	5,63(خطر متوسط)
62	قطر	5,55(خطر متوسط)
159	السويد	3,45(خطر منخفض)
164	سان مارينو	2,96(خطر منخفض جداً)

مما سبق يمكن تعريف جريمة غسيل الأموال بأنها: نشاط إجرامي منظم يهدف إلى تمويه الأصل غير المشروع للأموال المتحصلة عن الجرائم، عبر استخدام آليات مالية وتجارية معقدة لإعادة إدماجها في الدورة الاقتصادية الرسمية، بصورة تُضفي عليها طابعاً قانونياً زائفاً.

1.2. خصائص جريمة غسيل الأموال:

لجريمة غسيل الأموال مجموعة من الخصائص أهمها:

– **جريمة عالمية:** تُعد جريمة تبييض الأموال من الجرائم ذات الطابع الدولي والعابر للحدود، إذ يتجلى بعدها الدولي من خلال العلاقة الوثيقة التي تربطها بالجرائم الأصلية التي تُعد مصدراً للأموال غير المشروعة، فهذه الجريمة تُصنّف ضمن الجرائم التابعة أو اللاحقة، حيث تفترض مسبقاً ارتكاب فعل إجرامي أولي يُنتج عائدات مالية غير قانونية، يُشار إليه بالجريمة الأصلية، مثل الاتجار غير المشروع بالمخدرات، وغالباً ما تقع هذه الجريمة الأصلية في دولة معينة، بينما تُنفذ عمليات التبييض في دولة أخرى، من خلال إيداع الأموال الناتجة عن النشاط الإجرامي في مؤسساتها المالية، ليُعاد توظيفها لاحقاً في استثمارات مشروعة في دولة ثالثة، هذا التوزيع الجغرافي لمراحل الجريمة يُبرز بوضوح طابعها الدولي والعالمي ويُعقّد من سبل مكافحتها (كما في المرجع8).

– **جريمة منظمة:** فهي تعتمد على تنظيم مؤسسي ثابت، وتفترض تعدد الجناة و وحدة الجريمة، كما و تمتاز بالاستمرارية مادامت تحقق نجاحاً، مما يجعلها تشكل تهديداً للأمن والاستقرار الداخلي والدولي(كما في المرجع9).

– **جريمة اقتصادية:** تُعد جريمة غسل الأموال من الجرائم التي تؤدي إلى إضفاء صفة المشروعية على أموال مكتسبة بطرق غير قانونية، مما يترتب عليه انعكاسات سلبية متعددة على الاقتصاد الوطني، تشمل التأثير على الناتج المحلي الإجمالي، والدخل القومي، وأنماط الاستهلاك، والادخار، والاستثمار، فضلاً عن انخفاض قيمة العملة الوطنية، وتصنف هذه الجريمة ضمن الجرائم الاقتصادية البالغة الخطورة لما تمثله من تهديد مباشر لاستقرار النظام المالي والاقتصادي(كما في المرجع10).

ثانياً: أثر جريمة غسيل الأموال على الاستقرار الاقتصادي والسياسي للدول

2.1. أثر جريمة غسيل الأموال على الاستقرار الاقتصادي للدول:

يُقدّر حجم الخسائر المتعلقة بغسل الأموال التي ترتكبها البنوك والمؤسسات المصرفية حول العالم بنحو 3 تريليونات دولار سنوياً، أي ما يعادل حوالي 5% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وتُعد الولايات المتحدة من أوائل الدول التي

تغسل أموال تجار المخدرات، حيث تُستغل البنوك والأسواق المالية الأمريكية، بالإضافة إلى فروع البنوك الأمريكية في أمريكا اللاتينية ومنطقة المحيط الهادئ، في عمليات غسل الأموال، ويُقدّر حجم الأموال التي تُغسل في الولايات المتحدة بنحو 283 مليار دولار، حيث تعتبر مدينة نيويورك أكبر مركز لغسل الأموال في العالم، وتتنافس معها مدينة لندن في هذا السياق، وقد تجاوزت الأموال التي تم غسلها عبر الأسواق المالية في لندن أكثر من 2.4 مليار دولار سنوياً، أما في روسيا، فيُقدّر حجم عمليات غسل الأموال بنحو 100 مليار دولار، وتبلغ قيمة الأموال المغسولة في إيطاليا نحو 52 مليار دولار، وفي ألمانيا 24.6 مليار دولار، وفي اليابان 24.2 مليار دولار، وفي كندا 23.3 مليار دولار، أما الدول التي تُسجل أقل معدلات غسل الأموال فهي إيرلندا، حيث يُقدّر حجم غسل الأموال فيها بحوالي 538.8 مليون دولار، ومن الجدير بالذكر أن 25% من أنشطة غسل الأموال تحدث في الأسواق المالية العالمية، أي ما بين 125 إلى 175 مليار دولار، أما بقية الأموال المغسولة فتتم عبر البنوك، والاستثمارات المباشرة، وشراء التحف النادرة، والعقارات وغيرها من الوسائل خارج النظام المصرفي، ويُقدّر حجم الأموال التي تُغسل سنوياً حول العالم بما يتراوح بين 844.6 مليار دولار إلى 1.2 تريليون دولار أمريكي(كما في المرجع11).

يترتب على جريمة غسيل الأموال آثار سلبية عديدة على الاقتصاد منها:

- **التأثير على معدل التضخم و على قيمة العملة الوطنية:**

تؤدي عمليات غسيل الأموال إلى زيادة معدلات التضخم، كونها تؤدي إلى زيادة الأسعار نتيجة لارتفاع القدرة الشرائية لفئة يرتفع لديها الميل الحدي للاستهلاك وذات نمط استهلاك عشوائي، كما تؤدي عمليات غسيل الأموال إلى تدهور قيمة العملة الوطنية، كون هذه العمليات ترتبط بتهريب الأموال للخارج، وتهريبها ما هو إلا عرض للعملة الوطنية مقابل الحصول على عملة الدولة التي تم تهريب الأموال إليها بقصد الإيداع في بنوك هذه الدولة والاستثمار فيها، وبذلك فإن زيادة عرض العملة الوطنية يؤدي إلى انخفاض قيمتها(كما في المرجع12).

- **التأثير على الناتج المحلي الإجمالي:**

تؤثر عمليات تبييض الأموال على الناتج المحلي الإجمالي عبر قنوات متعددة، فهي تؤثر سلباً على الاستثمار، حيث عمليات غسيل الأموال تؤدي إلى تشويه بيئة الاستثمار حيث يتم توجيه الاستثمار في هذه الأموال إلى مكان آمن لها من المصادرة كأن تتحول من ودائع إلى أسهم وسندات، ثم شراء عقارات، مما يجعلها لا تمثل إضافة حقيقية للطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي(كما في المرجع13)، يسبب استخدام الأموال المبيّضة في الأسواق آثاراً سلبية على أنماط الاستهلاك، حيث يحصل أصحاب هذه الأموال على أرباح كبيرة دون زيادة في إنتاج السلع والخدمات، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، ويترتب على ذلك تراجع القدرة الشرائية للأفراد، خاصة الذين لا يشاركون في هذه الممارسات غير المشروعة، ما يقلل من مستوى استهلاكهم، كما أن انخفاض معدلات الادخار وتراجع إيرادات الدولة من الضرائب والرسوم يزيد من عجز الميزانية ويضاعف الضغط على الأسعار، بما يفاقم التأثير السلبي على سلوك المستهلكين ونمط استهلاكهم في المجتمع (كما في المرجع14).

أما على المستوى الدولي فقد تؤدي عمليات غسيل الأموال إلى انتقال رؤوس الأموال من الدول ذات السياسات الاقتصادية الجيدة ومعدلات العائد المرتفعة، إلى الدول ذات السياسات الاقتصادية الضعيفة ومعدلات العائد المنخفضة، مما يضر و يمس بمصداقية الأسس الاقتصادية المتعارف عليها، والتي يستند إليها صنّاع القرار والسياسة، كذلك يؤثر تشريع الأموال على استقرار الاسواق المالية الدولية، ويشكل تهديداً للأسواق الرسمية التي تمثل الأساس في بناء اقتصاديات الدول المختلفة(كما في المرجع15).

2.2. أثر جريمة غسيل الأموال على الاستقرار السياسي للدول:

- زعزعة الاستقرار السياسي والاجتماعي وحدوث الانقلابات السياسية في العديد من الدول النامية، ويعود ذلك لكون عمليات غسيل الأموال تُستخدم في تأمين الدعم المالي وشراء السلاح اللازم لحدوث هذه الانقلابات، حيث يتم تزويد الأطراف المتصارعة بالمال والعتاد وذلك بغرض السيطرة على ثروات هذه البلدان(كما في المرجع16).
- إن الجرائم التي تُرتكب والتي تكون عائداتها محصلة لجريمة غسيل الأموال تؤدي إلى انتهاك المراكز القانونية المحمية، والاعتداء على القوانين والأنظمة الداخلية في الدولة، حيث تُسهم أنشطة غسيل الأموال في تمكين جماعات الجريمة المنظمة من التأثير السلبي على الموظفين، وبشكل خاص العاملين في مجال إنفاذ القانون، كالقضاة و رجال القانون والضبط الجنائي وذلك من خلال ممارسة أساليب الرشوة والفساد، ويهدف ذلك إلى ضمان تجنب الملاحقة القانونية، وخلق بيئة تسهم في استمرار نشاطهم دون عوائق، ولا ينحصر ذلك على الصعيد الداخلي فقط بل يشمل تأثيره ليمتد إلى المراكز القانونية الدولية، ويتبين ذلك من المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تُعقد لمكافحة هذه الجريمة(كما في المرجع17).
- تؤدي المحصلات المالية لجرائم غسيل الأموال إلى دعم و زيادة النزاعات العرقية والدينية في الدولة و تمويلها، وقد أشارت الأمم المتحدة في دورتها المنعقدة بتاريخ 1998/6/8 إلى أن الأرباح المتحصلة من عمليات تبييض الأموال، يتم استخدامها في تبييض بعض أعنف النزاعات العرقية والدينية، حيث يعمد غاسلي الأموال إلى تأجيج النزاعات الداخلية واستغلال التوترات الدينية والعرقية من خلال تمويلها بالأسلحة والمعدات باستخدام الأموال المغسولة(كما في المرجع18).

2.3. مقارنة بين الأطر القانونية والرقابية لمكافحة غسيل الأموال في فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ومصر:

– **فرنسا:** وضعت فرنسا منظومة تشريعية متكاملة لمكافحة غسل الأموال، مستندة إلى المعايير الدولية والتوجيهات الصادرة عن الاتحاد الأوروبي، ويُعد القانون الفرنسي الصادر عام 2016 من أبرز التحولات التشريعية في هذا المجال، إذ جاء استجابة مباشرة لتوصيات مجموعة العمل المالي (FATF) وتماشياً مع التطورات المتسارعة في أنماط الجريمة المالية على الصعيد العالمي، وفي عام 2018 أجرت فرنسا تعديلات على القانون المذكور، حيث أصبحت العملات المشفرة وسيلة لغسل الأموال، مما استلزم تعديل القوانين لتتماشى مع هذه التطورات، وفي هذا الإطار، ساهمت الهيئة الفرنسية لمكافحة غسل الأموال (Tracfin) بدور جوهري في تفعيل الإطار التشريعي المعتمد، من خلال القيام بتحليل المعطيات المالية، وتبادل المعلومات مع الهيئات الرقابية الدولية، فضلاً عن رصد وتتبع العمليات المالية المشتبه بها. وتتمتع الهيئة بصلاحيات موسعة في مجال جمع البيانات وفرض الرقابة على المؤسسات المالية، الأمر الذي أسهم في تعزيز فعالية فرنسا في التصدي لجرائم غسل الأموال، و بذلك تعد وحدة مكافحة غسل الأموال في فرنسا نموذجاً متكاملاً في العمل المؤسسي لمكافحة الجريمة المالية، حيث تجمع بين التحليل الفني والتحقيق القانوني، والتعاون الدولي، ما يجعلها حجر الأساس في التصدي لعمليات غسل الأموال على المستوى الوطني والدولي، كما وتُولي فرنسا أهمية كبيرة للامتثال للمعايير الدولية التي تضعها مجموعة العمل المالي (FATF)، باعتبارها الهيئة العالمية المعنية بصياغة السياسات والإجراءات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتشارك فرنسا بانتظام في الاجتماعات الدورية للمجموعة، وتسهم بفاعلية في صياغة وتطوير الإطار الدولي لمكافحة هذه الجرائم المالية، و وفقاً لتقرير مجموعة العمل المالي (FATF) ، فإن فرنسا تعد من بين الدول الأكثر التزاماً بالمعايير الدولية لمكافحة

غسل الأموال، كما أسهمت العقوبات الصارمة والرقابة المستمرة في ردع العديد من المؤسسات عن التورط في غسل الأموال، ما عزز الثقة في النظام المالي الفرنسي(كما في المرجع19).

– **الولايات المتحدة الأمريكية:** تُعدّ الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر الدول تأثراً بظاهرة غسل الأموال على الصعيد العالمي، إذ تشير التقديرات الدولية إلى أن حجم الأموال غير المشروعة المتداولة داخل الولايات المتحدة يمثل نحو ما يقارب 35% من إجمالي الأموال الناتجة عن جرائم غسل الأموال على مستوى العالم، وهو ما دفع المشرّع الأمريكي إلى تبني سياسة تجريمية مبكرة لهذه الظاهرة، حيث أُدرجت ضمن الأفعال المجرّمة منذ عام 1986، أي قبل إقرار اتفاقية فيينا المعنية بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وغسل الأموال (كما في المرجع20).

وقد قامت الولايات المتحدة بإصلاح إطار عملها لمكافحة غسل الأموال بموجب قانون مكافحة غسل الأموال لعام 2020، الذي وسع نطاق الرقابة التنظيمية وفرض متطلبات جديدة للإبلاغ، لا سيما فيما يتعلق بالأصول الرقمية(كما في المرجع21)،وقد اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية إطاراً متكاملاً ومتعدد المستويات لمكافحة جرائم غسل الأموال، يستند إلى ثلاثة محاور أساسية:

أ– الإطار التشريعي الجنائي: يتضمن مجموعة من القوانين التي تجرّم عمليات غسل الأموال، من أبرزها قانون مكافحة غسل الأموال الصادر عام 1986، وقانون الممارسات الأجنبية الفاسدة (FCPA)، بالإضافة إلى قانون ساربينز–أوكسلي (SOX) الذي فرض على الشركات اعتماد أنظمة رقابة داخلية صارمة.

ب– الإطار التنظيمي والرقابي: يتمثل في تشريعات تنظيمية مثل قانون السرية المصرفية، والذي يُلزم المؤسسات المالية برصد المعاملات المالية المشبوهة، والإبلاغ عنها، والاحتفاظ بسجلات دقيقة تسهم في تتبع الأنشطة غير المشروعة.

جـ– الهيئات المتخصصة: من أبرزها شبكة مكافحة الجرائم المالية (FinCEN)، تقوم بجمع وتحليل تقارير الأنشطة المشبوهة (SARs)، وتعمل ضمن منظومة تعاون دولي لتبادل المعلومات وتعزيز فعالية الجهود العالمية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقد أدى التكامل بين هذه القوانين إلى إنشاء بيئة تنظيمية صارمة تعرف بـ «نهج الامتثال القائم على الخطر» (Risk Based Compliance) (كما في المرجع22).

هذا ويتسم الإطار الأمريكي لمكافحة غسل الأموال بفعالية عالية في مجال التعاون الدولي، وذلك من خلال الدور المحوري الذي تقوم به شبكة مكافحة الجرائم المالية (FinCEN)، والتي تُعد من أبرز النماذج العالمية في هذا المجال، إذ ترتبط الشبكة باتفاقيات تعاون وتبادل معلومات مع أكثر من 150 وحدة استخبارات مالية حول العالم، وتشارك بفاعلية ضمن مجموعة إيغمونت في تبادل تقارير الأنشطة المشبوهة، مما يعزز من قدرة الولايات المتحدة على تتبع التدفقات المالية غير المشروعة عبر الحدود، وعلاوة على ذلك، تستند وزارة العدل الأمريكية إلى أدوات قانونية متقدمة، من أبرزها قانون المساعدة القانونية المتبادلة (MLATs)، إلى جانب الاتفاقيات الثنائية التي تتيح ملاحقة وتتبع الأصول المجمدة والمصادرة العابرة للحدود، بما يسهم في تعزيز فعالية إنفاذ القانون على المستوى الدولي(كما في المرجع22).

– **مصر:** شاركت جمهورية مصر العربية بفعالية في الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة جرائم غسل الأموال، حيث انضمت إلى عدد من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، من أبرزها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام 1988، التي تم توقيعها في مدينة فيينا، وتعكس هذه المشاركة التزام مصر الجاد بالتصدي لهذه الظاهرة، من خلال كشف الأساليب والآليات المستخدمة فيها، وذلك في إطار التضامن مع المبادرات العالمية المعنية بهذا المجال، كما تسعى الدولة إلى تعزيز بيئة مالية آمنة وجاذبة، من خلال استقطاب رؤوس الأموال

العربية المشروعة وإيداعها في المؤسسات المصرفية المصرية، بما يسهم في دعم حركة الاستثمار الوطني، وفي هذا السياق، قامت مصر بإصدار مجموعة من التشريعات والقوانين التي تهدف إلى الحد من عمليات غسل الأموال كقانون سرية الحسابات في البنوك رقم 205 لعام1990، وقانون الكسب غير المشروع رقم 62 لعام 1975، وقانون مكافحة غسل الأموال رقم 80 لعام 2002(كما في المرجع23).

أما في إطار السياسة الوقائية التي يعتمدها التشريع المصري للحد من جرائم غسل الأموال، يرتكز النهج القانوني على محورين أساسيين:

أولاً: تأسيس وحدة مستقلة مختصة بمكافحة غسل الأموال.

ثانياً: فرض مجموعة من الإجراءات والضوابط على المؤسسات المالية تهدف إلى تعزيز قدرتها على الوقاية من هذه الجريمة.

وقد نص القانون رقم 80 لسنة 2002 على إنشاء هذه الوحدة المتخصصة، وذلك في مادته الثالثة، وتختص وحدة مكافحة غسيل الأموال بتلقي الإخطارات الواردة من المؤسسات المالية عن العمليات المشبوهة بغسل الأموال، وكما تقوم بأعمال التحري والتحقيق فيما يرد إليها من إخطارات ومعلومات بشأن عمليات يشتبه أنها تنطوي على غسيل أموال(كما في المرجع24).

وبالمقارنة بين فعالية التشريعات في الدول المذكورة، من حيث التجريم يتسم النظام القانوني في الولايات المتحدة باتساع نطاق التجريم، إذ لا يُشترط فيه إثبات الجريمة الأصلية بشكل تفصيلي، بل يُكتفى بإثبات أن الأموال ناتجة عن أي نشاط يُجرّمه القانون الفيدرالي، بالمقابل، يواجه النظام القانوني الفرنسي بعض القيود في التكييف القانوني، حيث يُلزم بإثبات الجريمة الأصلية، ويفترض حسن نية المتهم ما لم يُقدَّم دليل قاطع يثبت علمه بمصدر الأموال غير المشروع، وقد أسهمت هذه المتطلبات الإجرائية، على الرغم من قوة الإطار التنظيمي الفرنسي، في انخفاض معدلات الإدانة في القضايا ذات الطابع العابر للحدود، أما في السياق المصري، فتبرز تحديات خاصة في التعامل مع القضايا ذات الطابع التقني، مثل غسل الأموال من خلال العملات المشفرة أو عبر منصات التمويل الجماعي، كما وتقوم في الولايات المتحدة وحدة FinCEN بدور محوري في نظام الإبلاغ الفوري عن الأنشطة المشبوهة، مع تكامل فعال مع FBI وهيئات الأمن القومي وغيرها، أما في فرنسا، فرغم جاهزية TRACFIN التقنية، فإن الإجراءات البيروقراطية تعيق سرعة نقل المعلومات إلى النيابة العامة، لا سيما في القضايا العابرة للحدود، مما يحد من فعالية الاستجابة القضائية الفورية، وبالنسبة للنظام القانوني الأمريكي، تُعد المصادرة المدنية أداة فعالة تتيح للسلطات مصادرة الأصول المرتبطة بأنشطة غير مشروعة دون الحاجة إلى صدور حكم بالإدانة الجنائية، شريطة إثبات الصلة بين المال والنشاط الإجرامي، أما في فرنسا ومصر، فلا تُنفذ إجراءات المصادرة إلا بموجب حكم قضائي نهائي، مما يؤدي إلى إطالة أمد استرجاع العائدات غير المشروعة ويمنح الجناة فرصة للتصرف فيها قبل تنفيذ المصادرة، وعلى صعيد العقوبات، تُظهر الممارسات أن المؤسسات المالية المتورطة في تسهيل الجرائم المالية تواجه جزاءات محدودة في مصر، غالباً ما تكون رمزية، مقارنة بالغرامات الباهظة التي تُفرض في الولايات المتحدة مثلاً، والتي قد تصل إلى مئات الملايين من الدولارات، مما يعكس تفاوتاً في مستوى الردع التنظيمي بين الأنظمة القضائية. (كما في المرجع22).

الإطار العملي:

أولاً: منهجية التحليل ووصف البيانات:

تكونت عينة الدراسة من ثلاث دول هي: مصر، فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام 2012 حتى عام 2024، وقد حصلنا على 13 مشاهدة سنوية لكل دولة، تم اختيار هذه الفترة بناءً على توفر

بيانات مؤشر مخاطر غسيل الأموال صادر عن معهد بازل (Basel AML Index)، مع التركيز على المتغيرات الأساسية التالية:

1. الاستقرار السياسي (Political Stability)
2. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP Growth)
3. معدل التضخم (Inflation Rate)
4. مؤشر مخاطر غسل الأموال (AML Risk Index)

تم استخدام نموذج الانحدار الخطي بالمربعات الصغرى العادية (Ordinary Least Squares – OLS) لكل دولة على حدة، مع إجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية للتحقق من سلامة التقديرات، سيتم تناول النتائج في ضوء الفرضيات الرئيسية للدراسة:

- الفرضية الأولى: يوجد علاقة سلبية بين مستوى الاستقرار السياسي ومخاطر غسل الأموال.
- الفرضية الثانية: يوجد علاقة سلبية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومخاطر غسل الأموال.
- الفرضية الثالثة: يوجد علاقة إيجابية بين معدل التضخم ومخاطر غسل الأموال.

ثانياً: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة:

جدول (2): الإحصاءات الوصفية للمتغيرات حسب الدولة (2012–2024)

الإحصائية	الدولة	AML Risk	GDP	Inflation	Pol. Stab
المتوسط	مصر	5.05	3.91	14.64	43.68
	فرنسا	4.2	1.12	1.68	68.75
	الولايات المتحدة	4.89	2.45	2.6	69.3
الوسيط	مصر	5.06	3.8	10.4	44.34
	فرنسا	4.12	1.2	1.1	68.07
	الولايات المتحدة	5	2.5	2.1	67.78
الانحراف المعياري	مصر	0.28	1.36	9.63	4.94
	فرنسا	0.46	3.05	1.64	3.93
	الولايات المتحدة	0.34	1.74	2.02	5.86
الحد الأقصى	مصر	5.66	6.6	33.9	50.53
	فرنسا	5.03	6.9	5.2	76.4
	الولايات المتحدة	5.26	6.1	8	77.31
الحد الأدنى	مصر	4.55	2.2	5	35.03
	فرنسا	3.52	−7.4	0	61.77
	الولايات المتحدة	4.3	−2.2	0.1	62.6

جدول2 من إعداد الباحثة تبعاً لمخرجاتEViews استناداً إلى البيانات المتاحة للفترة 2012–2024

يعكس الجدول تفاوتاً هيكلياً في خصائص المتغيرات عبر الدول، حيث يبرز مؤشر مخاطر غسيل الأموال متوسطاً مرتفعاً في مصر (5.05) مقارنة بالدولتين المتقدمتين، مما يرتبط ارتباطاً واضحاً بانخفاض الاستقرار السياسي (43.68) والتضخم العالي (14.64).

ومن الناحية الإحصائية، يشير الانحراف المعياري المرتفع للتضخم في مصر (9.63) إلى تقلبات اقتصادية شديدة، ربما ناتجة عن صدمات خارجية أو داخلية، بينما تبقى المتغيرات في فرنسا والولايات المتحدة أكثر استقراراً، مع استثناء

تقلب نمو الناتج المحلي في فرنسا (3.05) الذي يعكس حساسية الاقتصادات المتقدمة للأزمات العالمية مثل جائحة كوفيد-19.

ثالثاً: تحليل الارتباط بين المتغيرات:

تم حساب مصفوفات الارتباط لكل دولة على حدة لفحص العلاقات الخطية الأولية:

1. مصفوفة الارتباط – مصر

جدول (3): مصفوفة الارتباط البسيط – مصر

POL_STABILITY	INFLATION	GDP	AML_RISK	المتغيرات
-0.119	0.391	-0.267	1	**AML_RISK**
0.372	0.017	1	-0.267	**GDP**
0.349	1	0.017	0.391	**INFLATION**
1	0.349	0.372	-0.119	**POL_STABILITY**

جدول3 من إعداد الباحثة تبعاً لمخرجات EViews

تكشف المصفوفة عن علاقة عكسية ضعيفة بين مخاطر غسيل الأموال والنمو الاقتصادي ($r = -0.267$)، وعلاقة طردية متوسطة مع التضخم ($r = 0.391$)، مما يقدم مؤشرات أولية تتجه نحو دعم الفرضيات المتعلقة بتأثير غسيل الأموال في تعزيز الضغوط التضخمية، كما أن العلاقة العكسية مع الاستقرار السياسي ($r = -0.119$) تبدو ضعيفة، لكنها تعكس احتمالية أن يساهم غسيل الأموال في تفاقم عدم الاستقرار. لكن الارتباطات المنخفضة بين المتغيرات تشير إلى عدم وجود تعدد خطي قوي، مما يجعل النماذج اللاحقة أكثر موثوقية.

2. مصفوفة الارتباط – فرنسا

جدول (4): مصفوفة الارتباط البسيط – فرنسا

POL_STABILITY	INFLATION	GDP	AML_RISK	المتغيرات
0.263	-0.797	-0.008	1	**AML_RISK**
-0.078	0.258	1	-0.008	**GDP**
-0.298	1	0.258	-0.797	**INFLATION**
1	-0.298	-0.078	0.263	**POL_STABILITY**

جدول4 من إعداد الباحثة تبعاً لمخرجات EViews

تبرز المصفوفة علاقة عكسية قوية بين مخاطر غسيل الأموال والتضخم ($r = -0.797$)، مما يعكس كفاءة الإجراءات الرقابية في فرنسا التي تحول التضخم إلى عامل استقرار مالي بدلاً من مخاطر، أما العلاقة الطردية مع الاستقرار السياسي ($r = 0.263$)، فتشير إلى أن زيادة المخاطر قد تتزامن مع فترات استقرار، قد يعود ذلك إلى جذب استثمارات خارجية مشروعة وغير مشروعة، بينما نجد أن الارتباط الضعيف جداً مع النمو الاقتصادي ($r = -0.008$) يؤكد عدم وجود روابط خطية قوية.

3. مصفوفة الارتباط – الولايات المتحدة

جدول (5): مصفوفة الارتباط البسيط – الولايات المتحدة

POL_STABILITY	INFLATION	GDP	AML_RISK	المتغيرات
0.263	-0.797	-0.008	1	**AML_RISK**
-0.078	0.258	1	-0.008	**GDP**
-0.298	1	0.258	-0.797	**INFLATION**
1	-0.298	-0.078	0.263	**POL_STABILITY**

جدول5 من إعداد الباحثة تبعاً لمخرجات EViews

تكشف المصفوفة عن علاقة طردية قوية بين مخاطر غسيل الأموال والاستقرار السياسي ($r = 0.895$)، وهي نتيجة تعارض الفرضية المتوقعة، الذي بدوره يعكس قدرة الاقتصاد الأمريكي على استيعاب تدفقات مالية متنوعة دون تهديد الاستقرار، أما العلاقة العكسية القوية مع التضخم ($r = -0.746$)، فتشير إلى أن انخفاض التضخم يرتبط بزيادة المخاطر، ربما بسبب سياسات نقدية صارمة تجعل غسيل الأموال أكثر جاذبية، هذا ما يجعلنا نرى هذه النتائج دليلاً

على خصوصية السياق الأمريكي، حيث يبدو الارتباط الضعيف مع النمو الاقتصادي ($r = -0.004$) يعكس قوة المؤسسات في عزل التأثيرات السلبية.

رابعاً: نماذج الانحدار الخطي

تم تقدير النموذج التالي لكل دولة:

$$AML_Risk = \beta_0 + \beta_1 \text{ Political Stability} + \beta_2 \text{ GDP Growth} + \beta_3 \text{ Inflation} + \varepsilon$$

جدول (6): نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد لمخاطر غسل الأموال (*AML_Risk* كتابع)

المتغير	مصر	فرنسا	الولايات المتحدة
معامل الثابت	5.519***	6.000***	2.338**
Political Stability	–0.012 (0.545)	–0.035 (0.118)	+0.038*** (0.002)
GDP Growth	–0.040 (0.543)	+0.027 (0.324)	+0.025 (0.368)
Inflation	+0.013 (0.164)	–0.169** (0.026)	–0.066** (0.046)
معدل R^2	0.014	0.676	0.834
F-statistic (p-value)	0.415	0.004	0.000
Durbin-Watson	2.149	1.461	2.537
Breusch-Godfrey (p)	0.013 (ارتباط ذاتي)	0.763	0.331
White test (p)	0.768	0.624	0.488

جدول6 من إعداد الباحثة تبعاً لمخرجات EViews

يُعرض الجدول أعلاه نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد (Ordinary Least Squares – OLS) لكل دولة على حدة، حيث يُمثل مؤشر مخاطر غسيل الأموال (AML_Risk) المتغير التابع، بينما تُدرج المتغيرات المستقلة الثلاثة (الاستقرار السياسي – Political Stability، نمو الناتج المحلي الإجمالي – GDP Growth، ومعدل التضخم – Inflation) كمتغيرات تفسيرية رئيسية، مع معامل الثابت (Intercept).

ويُظهر الجدول تبايناً واضحاً في أداء النماذج عبر الدول الثلاث. يتفوق النموذجان الفرنسي والأمريكي في الدلالة الإحصائية والقدرة التفسيرية (R^2 معدل يصل إلى 0.676 و0.834 على التوالي)، بينما يعاني النموذج المصري من ضعف التفسير (R^2 معدل = 0.014) ووجود ارتباط ذاتي (Breusch-Godfrey p = 0.013)، معامل الثابت معنوي في جميع الحالات، مما يشير إلى وجود مستوى أساسي من المخاطر غير مرتبط مباشرة بالمتغيرات المفسرة، وهو أمر متوقع في الاقتصادات الناشئة مثل مصر حيث قد تكون عوامل هيكلية أخرى مثل ضعف الرقابة المالية أو الاقتصاد غير الرسمي ذات تأثير كبير.

مناقشة الفرضيات الثلاث بناءً على النتائج:

– **الفرضية الأولى: يوجد علاقة سلبية بين مستوى الاستقرار السياسي ومخاطر غسل الأموال**

في مصر وفرنسا، كان معامل الاستقرار السياسي سالباً (–0.012 و–0.035)، مما يتفق اتجاهياً مع الفرضية، إلا أنه لم يكن معنوياً إحصائياً ($p = 0.545$ و0.118)، بينما في الولايات المتحدة، فكان المعامل موجباً وقوياً ومعنوياً عند مستوى 1% (+0.038، $p = 0.002$)، مما يعكس الفرضية ويشير إلى أن زيادة الاستقرار السياسي ترتبط بارتفاع مخاطر غسيل الأموال، ويُفسر ذلك بأن الاستقرار في الاقتصادات الكبرى والمفتوحة يجذب تدفقات مالية دولية مشبوهة، بينما في الاقتصادات الناشئة قد يساهم في تعزيز الرقابة، بالتالي نرفض الفرضية البديلة ونقبل فرضية العدم في الولايات المتحدة، بينما في مصر وفرنسا نقبل العدمية بسبب عدم الدلالة، مع وجود اتجاه داعم جزئي.

– **الفرضية الثانية: يوجد علاقة سلبية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومخاطر غسل الأموال**

كان معامل النمو في مصر سالباً (–0.040) كما المتوقع، لكنه غير معنوي (p = 0.543)، مما يقدم دعماً ضعيفاً للفرضية، أما في فرنسا والولايات المتحدة، فكان المعامل موجباً (+0.027 و+0.025) وغير معنوي (p = 0.324 و0.368)، مما يعكس الفرضية، كما أن النماذج في الدول المتقدمة تتمتع بدلالة إجمالية قوية، بينما النموذج المصري غير معنوي، بالتالي نرفض الفرضية البديلة ونقبل فرضية العدم في الدول الثلاث.

– **الفرضية الثالثة: يوجد علاقة إيجابية بين معدل التضخم ومخاطر غسل الأموال**

معامل التضخم في مصر موجباً (+0.013) كما المتوقع، لكنه غير معنوي (p = 0.164)، مما يقدم دعماً اتجاهياً ضعيفاً للفرضية، أما في فرنسا والولايات المتحدة، فكان المعامل سالباً (–0.169 و–0.066) ومعنوياً عند 5% (p = 0.026 و0.046)، مما يعكس الفرضية، وكانت النماذج في الدول المتقدمة قوية ومعنوية، بينما النموذج المصري ضعيف، بالتالي نرفض الفرضية البديلة ونقبل فرضية العدم في فرنسا والولايات المتحدة، بينما في مصر نقبل العدمية بسبب عدم الدلالة، مع وجود اتجاه إيجابي جزئي.

خامساً: الاختبارات التشخيصية لنماذج الانحدار:

1. اختبار الارتباط الذاتي في البواقي (Breusch-Godfrey LM Test)

جدول (7): نتائج اختبار Breusch-Godfrey للارتباط الذاتي في البواقي

الدولة	F-statistic	Prob. F
مصر	6.938	0.022
فرنسا	0.281	0.763
الولايات المتحدة	0.717	0.521

جدول7 من إعداد الباحثة تبعاً لمخرجات EViews

من خلال الجدول، نجد أن نموذج مصر يظهر دليلاً إحصائياً على وجود ارتباط ذاتي من الدرجة الثانية (F = 6.938، 0.05 > p = 0.022)، مما يعني أن البواقي مترابطة زمنياً، وهو أمر شائع في البيانات الزمنية الناشئة مثل تلك الخاصة بمصر وذلك يعود لاستمرار الصدمات الاقتصادية–السياسية، أما في فرنسا والولايات المتحدة، فالاختبار غير دليل (p > 0.5)، مما يؤكد استقلالية البواقي ويعزز الثقة في صحة التقديرات في هذه النماذج.

2. اختبار تجانس التباين في البواقي (White Test)

جدول (8): نتائج اختبار White لتجانس التباين في البواقي

الدولة	F-statistic	Prob. F
مصر	0.582	0.768
فرنسا	0.858	0.624
الولايات المتحدة	1.209	0.488

جدول8 من إعداد الباحثة تبعاً لمخرجات EViews

نجد أن جميع النماذج تجتاز الاختبار بدلالة إحصائية غير معنوية (p > 0.4 في الدول الثلاث)، مما يؤكد افتراض تجانس التباين في البواقي (Homokedasticity)، أي أن تباين الأخطاء ثابت عبر المستويات المختلفة للمتغيرات المستقلة، هذه النتيجة الإيجابية تدعم سلامة تقديرات المربعات الصغرى العادية (OLS) في جميع الحالات.

3. اختبار تضخم التباين (Variance Inflation Factor – VIF)

جدول (9): نتائج اختبار تضخم التباين (VIF) حسب المتغيرات والدول

المتغير	مصر	فرنسا	الولايات المتحدة
Political Stability	1.34	1.76	1.79
GDP Growth	1.18	1.08	1.27
Inflation	1.16	1.88	2.05
المتوسط العام	1.23	1.57	1.70

جدول9 من إعداد الباحثة تبعاً لمخرجات EViews

نجد أن جميع قيم VIF أقل من 5 في الدول الثلاث (المتوسط العام يتراوح بين 1.23 و1.70)، مما يستبعد وجود مشكلة تضخم التباين أو تعدد خطي يؤثر في دقة المعاملات، ففي الولايات المتحدة، يصل VIF للتضخم إلى 2.05 فقط، وهو أعلى قليلاً لكنه لا يزال ضمن الحدود الآمنة (أقل من 5 أو 10 حسب المعايير الإحصائية)، هذا يعني أن المتغيرات المستقلة مستقلة نسبياً عن بعضها، ويمكن تفسير معاملاتها دون مخاوف من التحيز الناتج عن الارتباط القوي بينها، مما يعني أن هذه النتيجة تعزز موثوقية النماذج في الدول المتقدمة، حيث تكون المتغيرات أقل ارتباطاً بفضل استقرار الاقتصاد، بينما في مصر قد يكون المتوسط المنخفض (1.23) مؤشراً على بساطة العلاقات الاقتصادية في الاقتصادات الناشئة.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

أظهرت نتائج الدراسة بعد التحليل الإحصائي للبيانات الزمنية لثلاث دول (مصر، فرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية) خلال الفترة 2012–2024، وجود تباين واضح في طبيعة العلاقة بين مخاطر غسيل الأموال والمتغيرات الاقتصادية والسياسية حسب مستوى التنمية والمؤسسات، ففي الاقتصاد الناشئ (مصر)، كانت الاتجاهات متسقة جزئياً مع الفرضيات النظرية، حيث ظهرت علاقات سلبية ضعيفة مع الاستقرار السياسي ونمو الناتج المحلي، وإيجابية مع التضخم، إلا أن هذه الاتجاهات افتقرت إلى الدلالة الإحصائية، مما يعكس صعوبة قياس التأثيرات في سياق اقتصادي متقلب ومؤسسات رقابية أقل كفاءة، بينما في الاقتصادات المتقدمة (فرنسا والولايات المتحدة)، فقد عكست النتائج الفرضيات في عدة حالات، حيث ارتبط التضخم بعلاقة سلبية معنوية مع مخاطر غسيل الأموال، والاستقرار السياسي بعلاقة طردية في الولايات المتحدة، مما يشير إلى أن المؤسسات المالية والسياسية القوية تحول التدفقات غير الشرعية إلى عوامل لا تهدد الاستقرار الاقتصادي والسياسي، بل قد تعززه في بعض السياقات.

تؤكد هذه النتائج أن تأثير غسيل الأموال ليس مطلقاً، بل مشروط بقوة الرقابة المالية، جودة الحوكمة، ودرجة الانفتاح الاقتصادي، كما أن ضعف الدلالة في النموذج المصري يعكس محدودية حجم العينة (13 ملاحظة) والتقلبات الاقتصادية–السياسية الكبيرة، بينما أظهرت النماذج في الدول المتقدمة قدرة تفسيرية عالية وسلامة إحصائية أفضل، في النهاية تُبرز الدراسة أهمية السياق المؤسسي في تعديل العلاقات بين غسيل الأموال والاستقرار الاقتصادي والسياسي، وتفتح الباب لدراسات مستقبلية أكثر شمولاً لفهم هذه الديناميكيات المعقدة.

التوصيات:

1. يُوصى بتطوير الإطار القانوني والمؤسسي لمكافحة غسيل الأموال في الدول مثل مصر، من خلال تعزيز التعاون الدولي مع منظمات مثل FATF، وتفعيل آليات الكشف المبكر عن التدفقات المالية المشبوهة، خاصة في ظل التضخم العالي والتقلبات السياسية التي تزيد من الضعف النسبي.
2. مراقبة التدفقات المالية في الاقتصادات المتقدمة في الدول ذات المؤسسات القوية (كفرنسا والولايات المتحدة) حتى في ظل الاستقرار السياسي العالي، لمنع استغلال الاستقرار كعامل جذب للأموال غير الشرعية، مع التركيز على تحسين الشفافية في القطاعات المالية والعقارية.
3. تطوير مؤشرات محلية ودولية لقياس مخاطر غسيل الأموال تأخذ بعين الاعتبار السياقات الوطنية (مثل حجم الاقتصاد غير الرسمي، مؤشر الفساد، ومستوى الانفتاح المالي)، بدلاً من الاعتماد الكلي على مؤشر بازل، لتجنب التحيزات الناتجة عن التقديرات العامة.
4. يجب أن تتبنى السياسات المكافحة للغسيل نهجاً مرناً يراعي الخصوصيات الوطنية، بدلاً من تطبيق نموذج موحد، ففي الدول الناشئة ينبغي التركيز على بناء القدرات المؤسسية، بينما في الدول المتقدمة ينبغي تعزيز التعاون الدولي لمراقبة التدفقات عبر الحدود.

References:

[1] M. Alnaqbi ."Money laundering and international efforts to counterit," Al-Mufaker Journal for Legal and Political Studies, AlSharjah University, (in Arabic), Vol.(4), No.(2), P94, 2021.
[2] D. Mohammad and B. Saead and T. Abd Alaziz, "The Phenomenon Of Money Laundering," Journal Of Economic Alternative, University of Djelfa, (in Arabic), Vol.(1), No.(2), P232, 2014.
[3] A. Alskaikh. "The Risks of Money Laundering on The Algerian Economic Security," Algerian Journal of Political Economy, University of y of El oued, (in Arabic), Vol.(1), No.(1), P37, 2019.
[4] B. Belkhair. "The Concept and Methods of Money Laundering," Maalem Journal of Legal and Political Studies, Ali Kafi Tindouf University Center, (in Arabic), No.(5), P68, 2018.
[5] S. Almatiri." Money Laundering Crime", Master's thesis, College of Graduate Studies, Naif Arab University for Security Sciences,(in Arabic), P44-45, 2004.
[6] M. Mehrizi and A. Maiala. "The legislative framework for money laundering crimes in Syria", Damascus University Journal of Economic and Legal Sciences, Damascus University,(in Arabic), Vol.(25), No.(2), P160, 2009.
[7] BASEL AML INDEX, Public Edition, Global ranking in 2024 , accessed on 26 June 2025: https://index.baselgovernance.org/ranking
[8] K. Mohammad." Money-laundering specificity and its relationship with related crimes," Professor Researcher Journal for Legal and Political Studies, (in Arabic), Vol.(6), No.(1), P796, 2021.
[9] D. Alnitsha." International Methods Anti-Money laundering," Master's thesis, Faculty of Law, Middle East University, (in Arabic), P30-31, 2018.

[10] L. Zikam. "International Mechanisms for Combating Money Laundering," Master's Thesis, Faculty of Law and Political Science, Mohamed Khider University of Biskra, (in Arabic), P18, 2016.
[11] M. AL-ABABNEH, "The phenomenon of money laundering and its economic and social effects at the global level," International Journal of Recent Research in Commerce Economics and Management (IJRRCEM), Vol. (6), No.(3), P36, 2019.
[12] J. Aljozi. "The phenomenon of money laundering and Arab efforts to combat it," Journal of Economics, Management and Commerce, University of Algiers 3, (in Arabic), Vol.(1), No.(27), P127, 2013.
[13] N. Salhi. "International mechanisms to combat money laundering and their enshrinement in Algerian criminal legislation," Master's thesis, Faculty of Law and Political Science, Kasdi Merbah university- Ouargla, Algeria, (in Arabic), P 15, 2011.
[14] K. Erzel. "The Impact Of The Economic Activity Of The State On The Crime Of Money Laundering," ELBAHITH for Academic Studies, (in Arabic), Vol.(6), No.(1), P140-141, 2019.
[15] R. Drgal." Money laundering and its impact on the economies of Arab countries," Alihya Journal, University of Batna, (in Arabic), No.(14), P445, 2010.
[16] M. Alanzi." The Economic Effects of Money Laundering," Journal of African and Nile Basin Research and Studies, Aswan University, (in Arabic), Vol.(2), No.(2), P113-114, 2021.
[17] S. Alomari. "Money laundering and ways to combat it," Journal of Judicial Ijtihad, Mohamed Khider University of Biskra, (in Arabic), Vol.(4), No.(5), P194,2009.
[18] R. Kahloli and N. saleh." The role of banks in combating money laundering," Faculty of Law and Political Science, University of 8 May 1945 Guelma,(in Arabic), P29, 2020.
[19] A. Alharbi and K. Almhlawi. "Legal and legislative measures to combat money laundering: A comparative study between Saudi, Egyptian, and French systems," Journal of Humanities and Natural Sciences, (in Arabic), Vol.(6), No.(5), P759,2025.
[20] M. ALzogbi." International cooperation to combat money laundering related to illicit drug trafficking," Legal Journal, (in Arabic), Vol.(13), No.(3), P723,2022.
[21] O. Chinweike. "Evolution Of Anti-Money Laundering Laws: A Comparative Study," Multidisciplinary Research and Development Journal, , Vol.(6), No.(1), P7, 2024.
[22] A. Alfaqie. "Evaluating mechanisms for combating money laundering locally and internationally," governance, and preventing and combating corruption, (in Arabic), No.(3), Second year, P23-24-25-27-28-29,2025.
[23] A. Alhayasat. "Obstacles Of Combating Money Laundering Crime," Master's thesis, Faculty of Law, Middle East University, (in Arabic), P38, 2009.
[24] M. Aboaloula. "Criminal policy to combat money laundering in Egyptian law," Maaref Journal, Legal Sciences Section, Tenth Year, (in Arabic), , No.(20), P13-14-15-16, 2016.